و هو مال و عشرة اشياء و يكون المجتمع مالين و عشرة اشياء و نصف درهم مال و خمسة و هو تعدل
و هو يعدل ثمانية الاشياء المحوصة فاذا طرحت المشترك من ثمانية مال تعدل ثلاثة اشياء
و هي المسئلة الاولى هكذا لقدر ثلاثة و ان اردت المرتبة الثالثة فقدر على المحوصة
نصف الاشياء يكن المجتمع ثلثة عشر شيئا و ذلك يعدل العدد المفروض و هو تسعة و ثلثون
فالشيء ايضا ثلثة و ان شئت توصلت الى المطلوب من جهة المقدمة التي بينا بها علة
العمل في هذه المركبة فنقسم عدة الاشياء بنصفين و يحمل المال المفروض هو المزيد عليها فتنزل
ذلك منزلة عدد قسم بنصفين و زيد عليه زيادة و ضرب المجتمع و هو العدد المعادل لما ابى المال
المزيد و زيد على الحاصل مربع نصف الاشياء فيكون المجتمع مثل ضرب مجموع المال و نصف الاشيا
في مثله فيكون جذره ذلك اشياء فان عادلت به المال و نصف الاشياء خرجت الى المسئلة الاولى
و ان زدت عليه نصف الاشياء و ادلت بالمجتمع العدد المفروض خرجت الى الثالثة لان جذر
المجتمع لما كان مالا و نصف الاشياء و معلوم ان العدد يعدل المال و جملة الاشياء فلا بد من زيادة
نصف الاشياء على الجذر حتى يكون المجتمع معادلا للعدد فتى المثال اعتبر العدد اموالا و زد
عليه مربع نصف الاشياء فيكون المجتمع اربعة و ستين مالا و جذر ذلك ثمانية اشياء و ان اردت
الخروج الى الاولى عادل به المال و خمسة اشيا و الى الثالثة فزد عليه خمسة اشيا و عادل
بالمجتمع و هو ثلثة عشر شيئا تسعة و ثلاثين فيكون الشيء منها ثلاثة و ان شئت زدت ابدا مربع
النصف على كلا من الجملتين المتعادلتين فيصيرا في المثال الى مال و عشرة اجذار و خمسة
و عشرين تعدل اربعة و ستين جذرا هذا المتعادلين تعدل اربعة و ستين جذرا احد المتعادلين
تعدل جذرا لاجنب ضرورة لان المربعين اذا كانا متساويين كان جذراهما متساويين و جذر
احدهما ثمانية و جذر الاجنب جذر المال و خمسة فقد انحلت المعادلة الى جذر مال و خمسة
تعدل ثمانية فالجذر ثلاثة فالـ و اطرح من التربع في الاجنب العدد و جذر ما بقي هو
فذاك جذر المال بالنقصان و ذاك جذر المال بالحمل و اطرحه من مخرج النصف
و ان شئت فجمعه اجتمعا و ان عدد التربيع مثل العدد الجذر المنفرد فصله
و ان يكن بزيادتهما العدد اعلمت ان ذاك كما يفضد

لما فرغ من بيان المركبة الاولى و هي الرابعة شرع في بيان المركبة الثانية و هي الخامسة و ذكر
القانون الموصل فيها الى معرفة قدر الجذر و المراد بالتربيع مربع نصف الجذور في الاداة
فيه للعهد و الطلاقة التربيع عليه لما طلاقة التنصيف على نصف الجذور و قد مضى بيان ذلك
و كذلك حيث اطلق التربيع في ما يأتي فمراده ما ذكرناه و الذي حسن ذلك ان قوانين المركبات
الثلاث مشتركة في تنصيف عدة الاشياء و تربيع التنصيف فكان ذلك اقرب لغرض الاختصار
و اعلم ان التربيع في هذه المركبة اما ان يكون مساويا للعدد المفروض اما فيها او اقل منه او
اكثر اما الحالتان الاولتان فسنبين بيان حكمهما و اما الحالة الثالثة و هي التي قدرها فالعمل فيها ان يطرح
العدد المفروض من التربيع لما اشار اليه بقوله و اطرح من التربيع في الاجنب الجذر فالعدد معمول
اطرح و الاداة فيه للعهد اي اطرح العدد المفروض في الاجنب و هي الخامسة من التربيع ثم
اخرج جذر ما بقي من التربيع بعد طرح العدد منه و حفظه لما اشار اليه بقية البيت و صدره
فاما ان تطرح الجذر المحفوظ و اما ان تجمعه اليه فما بقي بعد الطرح او اجتمع بالجمع فهو الجذر المطلوب
و لا شك ان قدر المال يختلف باختلافها و هذا واضح من كلامه و العلة من قوله و اطرحه عائدة الى جذر
ما بقي و كذلك العلة من جمعه و قوله اختيارا حال من فاعل جمعته اي في حال كونك مختارا للجمع او
مختارا له و يجوز ان يكون منصوبا على المصدر على حذف مضاف اي جمع اختيار و الاشارة في قوله
فذاك للباقي من التنصيف بعد طرح الجذر منه و في قوله و ذاك لمجموع الجذر و التنصيف فان قلت لا اجذب
تارة تكون ثالثة اخرى بفتح الثاء و تارة ثالثة اخرى بكسرها فما قوله و اطرح من التربيع في الاجنب
العدد هو هو ارادة المعنى الثاني فكون هذه المركبة سادسة لا خامسة قلت سنبين هذا الابهام
بقوله بعد ذلك و اذكر عقيب بيان الخامسة البيت و الله اعلم مثال ذلك مال و ستة عشر
درهما يعدل عشرة اجذار فنربع التنصيف خمسة و عشرون و هو اكثر العدد فاطرح منه العدد
يبقى الباقي تسعة و جذره ثلاثة فاطرحها من التنصيف يبقى اثنان و ذلك للجذر فالمال كعبه
اربعة و عشرة الجذار مثلين فاذا زيد على المال ستة عشر يكن المجتمع عشرين ايضا و ان شئت
الثالثة الى التنصيف كان المجتمع ثمانية و هو لو رأيتها فالمال كعبه اربعة و ستين و عشرة الاجذار
كما بين ايضا مثال آخر مال و اثنا عشر و ثلاثة ارباع تعدله عشرة اجذار فالتربيع خمسة و عشرون فاذا